اقتصاد

تحقيقات أولية في العصرونية

الحلقي يعلن: ملايين الدولارات تتدفق يومياً إلى المصرف المركزي تُعزز احتياطاتنا من القطع الأجنبي

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن القطاع المصرفي السوري قوي ولديه من الاحتياطي من القطع الأجنبي ما يوفر الدعم لتوفير مستلزمات صمود الشعب والجيش ولا صحة لما تتداوله بعض وسائل الإعلام المعادية حول واقع الاحتياطي من القطع الأجنبي والتي تصب في إطار الحرب الإعلامية ضد الاقتصاد الوطني والدولة السورية، موضحاً أن احتياطنا من القطع الأجنبي يعزز يومياً وهناك ملايين الدولارات تتدفق إلى البنك المركزي وهي بازدياد من خلال تفعيل العملية الإنتاجية وعائدات قطع التصدير والحوالات وهناك إجراءات كبيرة تقوم بها الحكومة، وهناك أيضاً مؤسسات أصبحت رابحة وواقع الليرة السورية متوازن، ومن ثم لا صحة لما يشاع من افتراءات بحق الاقتصاد الوطني السوري فاقتصادنا قوي وصامد ويتنامى بشكل مستمر.

حديثه هذا جاء خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء يوم أمس والتي طرح فيها العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية والمعيشية والتنموية واتخذ بشأنها العديد من القرارات والإجراءات المناسبة التي تعزز صمود الشعب السوري والاقتصاد الوطني.

وأوضح الحلقي أن جولته على محافظات ريف دمشق وطرطوس واللاذقية جاءت في إطار تعزيز التواصل مع المحافظات والاطلاع على مستوى أداء القطاعات الحكومية كافة، مؤكداً أن المشاريع الخدمية والتنموية والإستراتيجية التي تم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها بمناسبة الذكرى السبعين للجلاء والتي جاءت بناء على توجيهات الرئيس بشار الأسد وبقيمة تقديرية لهذه المشاريع ٣٧ مليار ليرة سورية شملت قطاعات الإسكان ومياه الشرب والطاقة الكهربائية ومشاريع لمعالجة النفايات الطبية والصلبة للحد من التلوث البيئي ومشاريع لتطوير القطاع الصحي وتطوير القضاء.

كما أشار إلى انطلاق مسيرة البناء والإعمار التي ستشمل كل القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية والطاقوية والطبية والتنموية من أجل إيجاد قاعدة متينة لتجاوز تداعيات الحرب الاقتصادية وترميم المؤشرات الاقتصادية والتنموية والانطلاق إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي لمختلف القطاعات وتلبية احتياجات مرحلة إعادة البناء والإعمار.

وطلب الحلقي من وزارة الإدارة المحلية الارتقاء بالواقع الخدمي بالمحافظات وتأمين متطلبات النقل الداخلي من الباصات بهدف تسهيل عملية النقل أمام المواطنين وخاصة طلاب المدارس والجامعات. كما طلب من وزارة الزراعة والجهات المعنية كافة اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يحاول الاعتداء على الحراج وافتعال الحرائق وقدم وزير الزراعة عرضاً للإجراءات التي اتخذتها الوزارة للمحافظة على الحراج ومنع التعديات عليها.

وطلب الحلقي من وزارة النفط والوزارات المعنية كافة ضبط آليات توزيع المشتقات النفطية على المحافظات ومراقبة توزيعها من خلال محطات الوقود ومنع تهريبها وتفعيل دور الجهات المعنية في كل محافظة لضبط آليات توزيع المشتقات النفطية من محطات الوقود لمنع حدوث ازدحام على محطات الوقود في بعض المحافظات السورية وخاصة في محافظات حماة وحمص وطرطوس.

بعد ذلك عرض وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم الشعار نتائج التحقيقات الأولية عن أسباب الحريق الذي حصل في منطقة العصرونية التجارية بدمشق وأكد أن الوزارة ستوافي مجلس الوزراء بنتائج التحقيقات النهائية فور التوصل إليها.

وكان مجلس الوزراء قد أدان التفجيرات الإرهابية وقذائف الحقد والإرهاب التي تعرضت لها مدينة حلب وريف دمشق وريف حماة وإدلب والتي أدت إلى استشهاد وجرح عدد من المواطنين الأبرياء.

وأكد الحلقي أن هذه الأعمال الإرهابية الجبانة التي استهدفت العديد من المناطق في سورية هي دليل على إفلاس المجموعات الإرهابية المسلحة وإحباطها نتيجة للانتصارات الكبرى التي يحققها جيشنا الباسل على جميع الجبهات مؤكداً أن هذه الأعمال الإرهابية لن تزيدنا إلا ثباتاً وتصميماً على محاربة الإرهاب وتحرير كل شبر من الأرض السورية محملاً الدول الداعمة والممولة مسؤولية هدر دماء الشعب السوري وقدم الدكتور الحلقي التعازي لذوي الشهداء وتمنياته بالشفاء العاجل للجرحى.

وأشار الحلقي إلى أهمية زيارة الوفد الجزائري برئاسة وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية في الحكومة الجزائرية إلى سورية والتي تعبر عن وقوف وتضامن شعب وقيادة الجزائر إلى جانب الشعب والقيادة في سورية في محاربة الإرهاب وتفعيل العلاقات السورية الجزائرية بكل آفاقها السياسية والاقتصادية والتجارية وتوسيع قاعدة التجارة بين البلدين وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة حيث تم توقيع عدة اتفاقيات إطارية تناولت العديد من القطاعات.

وبمناسبة عيد الطبقة العاملة في الأول من أيار قدم مجلس الوزراء التهنئة للطبقة العاملة السورية في عيدها. وأكد الحلقي أن ما شهدته سورية على مدى عقود من نهضة صناعية واقتصادية وخدمية وبناء لصروح العلم والمعرفة والإنتاج كان بفضل عرق وجهد وسواعد وعقول عمالنا الأبطال الذين تشبثوا بمعاملهم ومصانعهم وساهموا في تعزيز مقومات صمود مؤسسات الدولة والشعب السوري، كما أن لطبقتنا العاملة الدور المهم في تطوير وتقدم مقدرات القطاع العام الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني والدولة السورية بالتشاركية مع القطاع الخاص الذي أثبت وطنيته وحرصه على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

وأكد أنه بفضل عمالنا المنتجين والأوفياء للوطن والشعب وتشبثهم بمصانعهم ومؤسساتهم ودوران العجلة الإنتاجية استطاع اقتصادنا الوطني أن يصمد وأن يساهم في تعزيز مقومات صمود الشعب السوري في وجه الحصار الاقتصادي الجائر بالإضافة إلى جهودهم في إعادة تأهيل المصانع والمؤسسات التي دمرتها العصابات الإرهابية المسلحة، كما يعول عليهم الكثير في مرحلة البناء والإعمار.

وثمن الحلقي جهود الطبقة العاملة وحرصها على تطوير العملية الإنتاجية رغم الحرب والحصار إضافة إلى تقديم الطبقة العاملة الشهداء الذين دافعوا عن معاملهم ومصانعهم ومؤسساتهم لكي تبقى سورية قوية وصامدة. وقدم الحلقي التهنئة للشعب السوري بمناسبة عيد الفصح المجيد.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٨٠ وتعديلاته الناظم لمهنة الهندسة الزراعية، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

كما بحث مجلس الوزراء مشروع قانون موافقة الجمهورية العربية السورية على الانضمام إلى اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة «يونيدروا» لعام ١٩٩٥م، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. وتعتبر الاتفاقية مكملة لاتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم لعام ١٩٧٠ والخاصة بحظر منع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير شرعية، وهي إحدى الآليات المهمة في مجال توحيد الجهود لمكافحة آفة سرقة ونهب الممتلكات الثقافية والأثرية وتعزيز الجهود الوطنية لحماية الآثار والتراث الثقافي الوطني، ونظراً لما يعانيه القطر من قيام المجموعات الإرهابية المسلحة الممولة من الخارج بنهب وسرقة مقدرات وتراث البلاد وممتلكاتها الثقافية والأثرية من خلال شبكات الاتجار الدولية غير المشروعة، ومن ثم إن الانضمام إلى الاتفاقية يوفر الإطار القانوني الدولي الداعم لجهود الحكومة في الحفاظ على ثروات البلاد التاريخية وثقافتها وحضارتها وتمكن من استعادة القطع الأثرية المنهوبة.

كما اطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزارة الصناعة المتضمنة عرضاً عن الواقع الراهن للصناعة الوطنية والتدمير الممنهج لها من العصابات الإرهابية المسلحة والجهود الحكومية لإعادة تأهيل هذه المصانع وتطويرها وإدخالها في العملية الإنتاجية، والصعوبات والتحديات التي تواجهها والرؤى والتوجهات المطلوبة للنهوض بها. وحددت المذكرة ملامح السياسة الصناعة بما ينسجم مع طبيعة الاقتصاد السوري في رؤية واقعية وعلمية وعملية قادرة على إنتاج قطاع صناعي يلبي طموحات واحتياجات الاقتصاد السوري ويكون رافداً مهماً لسلسلة خلق القيمة المضافة في هذا الاقتصاد وتحسين قدرته التنافسية إضافة إلى تطوير الصناعات الزراعية والطبية والدوائية بالإضافة إلى إقامة شبكة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير المدن والمناطق الصناعية.

تعميم لتفسير التعميم

«المركزي» للمصارف: دققوا بعناية مهنية في العلاقة بين المستورد والعملاء الذين يودعون بحساباته

محمد راكان مصطفى

طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العامة التقيد بتسديد قيمة عمليات الاستيراد عن طريق حسابات العميل المغذاة بحوالات أو شيكات حصراً، سواء تمت تغذية الحساب من العميل نفسه أم من عملائه الآخرين، مبيناً أنه من الممكن أن تتم عملية التغذية بحوالات داخلية بين حسابات العميل، أو عن طريق حوالات داخلية بين حساب تمويل المستوردات وحسابات العملاء الذين يرغبون في الإيداع لمصلحة المستورد.

وبناء على التعميم الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه لا يسمح للغير بالإيداع النقدي في أي من حسابات المستورد لدى المصرف سواء كانت جارية أم تمويل مستوردات أو غيره، وإنما تتم تغذية هذه الحسابات عن طريق التحويل بين حسابات المستورد وحسابات عملائه بحوالة سواء كانت داخلية (داخل المصرف) أم خارجية (من مصرف إلى آخر).

كما أوضح التعميم أنه يحق للعميل الإيداع النقدي بحساباته عدا حساب تمويل المستوردات والتحويل بينها، كما نوه المركزي بأنه يجب على المصرف بذل العناية المهنية الواجبة فيما يتعلق بتدقيق جميع العمليات أعلاه وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المستورد والعملاء الذين يودعون بحسابته، مع مراعاة أحكام القرار رقم ١٥/هـ لعام ٢٠١٥ الصادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتضمن نظام مراقبة العمليات المصرفية والمالية في المؤسسات المصرفية والمالية العاملة في سورية والمناطق الحرة فيها، ولا سيما لجهة التأكد من العلاقة التجارية بين المستورد وأطراف العملية التجارية والتصريح عن المستفيد النهائي من العملية وصاحب الحق الاقتصادي.

وحسب المصرف المركزي يأتي هذا التعميم بناء على الاستفسارات الواردة من بعض المصارف العاملة بخصوص تعميم حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة رقم ٥٥٩/م/١ تاريخ ٢٠١٦/٣/٩ والخاص بإلزام العملاء المستوردين بتغذية الحسابات المخصصة لتمويل المستوردات عن طريق حوالات مصرفية أو شيكات مصرفية حصراً، وفي معرض تطبيق هذا التعميم.

وفي سياق آخر أصدر مصرف سورية المركزي تعميماً إلى مديري المصارف العامة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) طالب بموجبه تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف وفي مهلة أقصاها ثلاثة أيام عمل من تاريخه، بعدد عملاء المصرف المتعثرين قبل تاريخ نفاذ القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ وعدد عملاء المصرف المتعثرين المتقدمين بطلبات لتسوية ديونهم وفق أحكام القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥.

كما طالب المركزي بموجب تعميمه من مديري المصارف بتزويد المديرية بعدد عملاء المصرف المتعثرين الذين تم قبول تسوية ديونهم وفق أحكام القانون ٢٦ وحجم الديون المتعثرة لدى المصرف قبل نافذ القانون المذكور، إضافة إلى تزويده بحجم الديون المتعثرة المقدم طلبات لتسويتها لغاية تاريخه وحجم الديون المتعثرة التي تم قبول تسويتها لغاية تاريخه.

وعن سبب التعميم أوضح مصدر مصرفي لـ«الوطن» أنه يهدف للوقوف على مدى نجاح القانون ١٦ الخاص بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف ومعرفة عدد المستفيدين منه.

تهنئة
في حفل عائلي بهيج اقتصر على الأهل
تم عقد قران الشاب عمار أبو جيب
على كريمة السيد عبد القادر فرواتي
أهل العروسين يشاركونهما الفرحة وعقبى الفرحة الكبرى
والد العريس ثابت أبو جيب

لقطة النفط بعيون الوزير

٨ آلاف برميل فقط يومياً إنتاجنا من النفط

انخفاض إنتاج الغاز بنحو ٤ ملايين متر مكعب يومياً بسبب الإرهاب

علي محمود سليمان

كشفت بيانات وزارة النفط عن الربع الأول للعام الجاري (٢٠١٦) عن انخفاض جديد في كميات النفط المنتجة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ترافق ذلك مع زيادة في رقم مبيعات شركة «محروقات» ومصافي النفط مع العلم أن السبب الرئيسي هو رفع أسعار المشتقات النفطية محلياً، رغم انخفاضها عالمياً خلال الفترة السابقة.

وبلغ إجمالي النفط الخفيف المنتج في سورية والمسلم للمصافي ٧٣٩ ألف برميل بمعدل إنتاج وسطي ٨ آلاف برميل يومياً، خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٦، فيما بلغت كمية الخامات المكرر في مصفاتي حمص وبانياس ١,٠٧٩ مليون طن متري منها ١,٠٠٦ طن متري نفط خام مستورد، فيما بلغت مبيعات المصافي ١٤٣ مليار ليرة سورية، ومبيعات شركة محروقات ١٩٧ مليار ليرة سورية من المشتقات النفطية والغاز المنزلي. فيما بلغت مبيعات المؤسسة العامة للجيولوجيا من خامات مواد البناء والصناعة ١٦٠ مليون ليرة سورية.

وبالمقارنة مع الربع الأول للعام الماضي ٢٠١٥ فنجد أنه كان إجمالي النفط المنتج والمسلم للمصافي ٨٥٣ ألف برميل بمعدل إنتاج وسطي ٩٤٨٦ برميلاً يومياً، وكمية الخامات المكرر في مصفاتي حمص وبانياس ١,٣٠٥ مليون طن، وبلغت كمية المشتقات النفطية المنتجة ١,٢٩٤ مليون طن متري، ومبيعات المصافي أكثر من ٩٦ مليار ليرة سورية، فيما كانت مبيعات شركة محروقات تزيد على ١٢٠ مليار ليرة سورية، وبالنسبة لمبيعات المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية للربع الأول لعام ٢٠١٥ فقد بلغت نحو ٣٤٨ مليون ليرة سورية.

وبذلك يكون إنتاج النفط انخفض بنحو ١٤٨٦ برميلاً يومياً، ولكن مبيعات المصافي ارتفعت بزيادة ٤٧ مليار ل.س، وارتفعت معها مبيعات شركة محروقات بـ٧٧ مليار ل.س، أي ١٢٤ مليار ليرة زيادة في مبيعات محروقات والمصافي معاً. وانخفضت مبيعات مؤسسة الجيولوجيا بمقدار ١٨٨ مليون ل.س.

وحسب تقرير تتبع تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية لوزارة النفط عن الربع الأول لعام ٢٠١٦ الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه فإن إجمالي الغاز الخام المنتج بلغ ١,٠٦٨ مليار م٣، بمعدل يومي ١١,٧ مليون م٣، وقد توزع الغاز النظيف المتاح للمستهلكين والبالغ ٩٢٤ مليون م٣، إلى ٧٥٥ مليون م٣ لمصلحة وزارة الكهرباء بنسبة ٨٢٪، وحصلت وزارة النفط على ١٥٥ مليون م٣ بنسبة ١٧٪، فيما كانت حصة وزارة الصناعة ١,٤ مليون م٣ بنسبة ١٪.

وبالمقارنة مع إنتاج الربع الأول للعام الماضي كانت كمية الغاز الخام المنتج في القطر ١,٤٠٩ مليار م٣ بمعدل يومي ١٥,٦ مليون م٣، وقد توزع الغاز المتاح للمستهلكين والبالغ ١,٣٣١ مليار م٣ إلى وزارة الكهرباء بـ١,١٧٥ مليار م٣ بنسبة ٩٣٪، وإلى وزارة النفط بـ١١٣ مليون م٣ بنسبة ٧٪، وإلى وزارة الصناعة ١٨ مليون م٣ بنسبة ٠,٢٪.

وبذلك يكون الانخفاض بالإنتاج لنفس الفترة للغاز الخام يعادل ٣,٩ ملايين م٣ يومياً، وقد أوضحت تقارير وزارة النفط أن وسطي كميات الغاز المسلمة لوزارة الكهرباء في الربع الأول لهذا العام انخفضت عن الكميات المسلمة لنفس الفترة من العام الفائت لأسباب قاهرة تتعلق بخروج محطات المنطقة الوسطى عن السيطرة ما أدى لانخفاض الإنتاج بمعدل ٠,٥ مليون م٣ يومياً، وتوقف معمل غاز إيبلا بعد تعرض خط نقل الغاز من محطة الشاعر إلى المعمل لتفجير إرهابي علماً أن المحطة والمعمل جاهزين فنياً لإنتاج يومي نحو مليوني م٣.

يضاف إليها توقف معمل غاز دير الزور «كونوكو» نتيجة تعرضه للقصف من طيران التحالف الغربي، والبالغ إنتاجه ١,٥ مليون م٣ يومياً، ولو جمعنا الفاقد من الإنتاج اليومي للمعامل الثلاثة والذي يبلغ نحو ٤ ملايين م٣ يكون فرق الإنتاج اليومي بين العام الحالي والعام الماضي هو بسبب الأعمال الإرهابية وهجمات طيران التحالف الغربي.

وبين تقرير وزارة النفط بأنه تم تسليم محطات توليد الطاقة الكهربائية الكميات المتوافرة من مادة الفيول والبالغة حتى تاريخه ٥١٢ ألف طن بمعدل وسطي يومي ٤٤٤٧ طناً يومياً، مع الإشارة إلى أنه تم إبرام عقود لتوريد كمية ٢٠٠ ألف طن خلال شهر نيسان ستسهم في تحسين واقع إمداد محطات التوليد بالفيول.

وأوضح وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس على هامش اجتماعات تتبع تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية للمؤسسات والشركات التابعة للوزارة للربع الأول لعام ٢٠١٦ أن قطاع النفط والثروة المعدنية يعاني من ظروف تشغيلية صعبة نتيجة استمرار اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة على المنشآت النفطية والغازية.

مضيفاً بأنه على الرغم من هذا الواقع الصعب استطاعت وزارة النفط وشركاتها الحفاظ على معدلات إنتاج مقبولة من الغاز، لاستمرار إمداد محطات توليد الطاقة الكهربائية مؤكداً أن العمل جار بالتنسيق مع الجهات الأمنية لإعادة تشغيل معمل غاز «إيبلا» بعد تأمين خط غاز الشاعر–إيبلا والذي يمتد جزء منه في مناطق سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة.

وأشار العباس إلى أن الوزارة تعمل على زيادة فعاليات الحفر في الحقول الغازية في المناطق الآمنة إذ يعمل حالياً ٤ حفارات ويتم حفر بئرين في حقل أبو رباح إضافة إلى بئرين آخرين سيتم حفرهما في حقل صدد حيث من المتوقع أن يتم رفد معمل جنوب المنطقة الوسطى بعد الانتهاء من عمليات الحفر بكميات إضافية من الغاز تقدر بنحو مليون م٣ يومياً، مشيراً إلى أنه تم خلال شهر آذار الماضي وضع بئري صدد ٧ وشمال الفيض ٧ بالإنتاج.

وشدد على أهمية إدارة أرصدة المشتقات النفطية وضبط ومراقبة عملية التوزيع بالتنسيق مع الجهات الرقابية والتموينية بما يضمن وصول هذه المواد إلى مقاصدها ومنع التلاعب بالمواصفة والكيل أو احتكارها والمتاجرة بها في السوق السوداء وتشكيل فرق عمل في كل محافظة للقيام بجولات ميدانية مفاجئة على محطات الوقود للتدقيق في عملها وإبلاغ الوزارة عن التجاوزات والمخالفات ليصار إلى اتخاذ العقوبات الرادعة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

من اجتماع تتبع تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية للمؤسسات والشركات التابعة لوزارة النفط

> ٧٧ مليار ليرة زيادة في رقم مبيعات «محروقات» والسبب زيادات الأسعار

> ٤٥٠٠ طن إلى محطات الكهرباء يومياً

> العمل جار لإعادة تشغيل غاز «إيبلا»